

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

٤١٤ رقم التبليغ :

٢٠١٠ / ٧ / ٣٠ بتاريخ :

ملف رقم : ٣٨٦٨ / ٢ / ٣٢

السيد الدكتور/ وزير المالية

تحية طيبة ... وبعد

اطلعنا على كتبكم المنتهية بالكتاب رقم (٢٩٩٢) و(٢٠٠٨/١٠/١٩) المؤرخ في شأن
النزع القائم بين جهاز تصفية الحراسات التابع لوزارة المالية والهيئة العامة لمشروعات
التعمير والتنمية الزراعية حول تسجيل قطعى الأرض اللتين قضيا بمصادرتها بحكم
محكمة القيم الصادر في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٨ قيم . حراسات .

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن المدعي العام الاشتراكي أصدر القرار
رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بمنع السيد/ ربيع عبيد سالمه وزوجته السيدة/ عفاف سالم فرج وأولاده
البالغين والقصر من التصرف في أموالهم العقارية وإدارتها، وبجلسة ١٩٩٨/١١/٢١ قضت
محكمة القيم في الدعوى رقم ٧ لسنة ١٩٩٨ قيم . حراسات بفرض الحراسة على أموال
المنوعين من التصرف وذلك استناداً إلى أسباب حاصلها توافق الدلائل الجدية على تضخم
أموالهم نتيجة نشاط المدعي عليه/ ربيع عبيد سالمه المؤثم في تجارة المخدرات، وبجلسة
١٩٩٩/١٢/٤ حكمت ذات المحكمة بمصادرة أموال المدعي عليه، وتؤكد ذلك الحكم بحكم
المحكمة العليا للقيم الصادر بجلسة ٢٠٠٠/٣/٢٥ في الطعن رقم ٣ لسنة ٢٠٢٠ ق. عليا. وكان
من ضمن الأملاك المصادر المساحات الآتية : -

س ط ف

- ٣ ٢٨ بناحية الخطاطبة - مركز السادات - المنوفية، و ٤ ٨ ١٥ بذات الجهة .



(٢) تابع الفتوى ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٦٨

وقام جهاز تصفية الحراسات بإستلام هذه المساحات من جهاز المدى العام الأشتراكي تنفيذاً للأحكام سالفة الذكر وطرحها للبيع بالمزاد العلني ، وبتاريخ ٤/١/٢٠٠٤ رسا المزاد على السيدة/ سحر عبید سلامة بسعر الفدان ٦١٠٠ جنيه، وتم سداد الثمن بالكامل وتم تسليم الأرض للمشترية، وتم تحرير عقد البيع الإبتدائي إلا أنه لدى قيام المشترية بإتخاذ إجراءات تسجيل الأرض، اعترضت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية على هذا البيع وذلك على سند من القول بأن قطعة الأرض الأولى محملة بقرض مقداره ٢٩٧٥٠ جنيه حصلت عليه السيده/ عفاف سالم فرج – زوجة المصادره أملاكه – من بنك التنمية والإئتمان الزراعي بالجيزة، ونظراً لتقاعس السيدة المذكورة عن سداد مبلغ القرض فقد حل البنك محل المدين المقترض في ملكية هذه الأرض، وأن قطعة الأرض الثانية لم يتم تحرير أي عقود بشأنها مع السيدة المذكورة وبالتالي لم تنتقل ملكيتها إليها قبل صدور حكم المصادره المشار إليه، ومن ثم لا يجوز لجهاز تصفية الحراسات التصرف في هاتين القطعتين لعدم ثبوت ملكية المصادره أملاكه وزوجته لها قبل صدور حكم المصادره سالف البيان. وإزاء استحکام الخلاف بين الجهات المشار إليها فقد طلبتم عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية .

ونفي أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلساتها المنعقدة في ٩ من يونيو سنة ٢٠١٠ الموافق ٢٦ من جمادى الآخر سنة ١٤٣١ هـ، فاستعرضت أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب الذي ينص في المادة (١) على أنه " لا يجوز فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي وفي الأحوال الواردة بهذا القانون ووفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون" . وفي المادة (٢٠) على أن " إذا حكم بفرض الحراسة على جميع أموال الخاضع ترتب على ذلك الحكم وقف المطالبات والدعوى المتعلقة بالأموال المفروضة عليها الحراسة ولا يجوز استئناف السير فيها إلا إذا انقضت الحراسة دون مصادره وفى جميع الأحوال لا تكون الحراسة مسؤولة عن ديون الخاضع إلا فى حدود ما خضع



(٣) تابع الفتوى ملف رقم : ٣٢ / ٣٨٦٨

للحراسة من أموال ويتعنين على كل من دائنى الخاضع إلخطار الجهة القائمة على الحراسة بدينه مقداراً وسبباً، وأن يقدم سنه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية وإحدى الجرائد اليومية وإلا سقط حقه فى مطالبة الجهة القائمة على الحراسة به ما لم يكن التأخير فى الإخطار بالدين لسبب خارج عن إرادته، أو لسبب يقبله الوزير المعهود له بالحراسة " وفي المادة (٢٢) على أن: "... وللمدعي العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة الحكم برفع الحراسة أو بأن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال التى آلت إلى الشخص المفروضة عليه الحراسة بسبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون" كما أستعرضت أحكام قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والذى ينص فى المادة (٣٤) على أن " تختص محكمة القيم دون غيرها بما يأتي: (ثانياً) كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامه الشعب والمقررة بالقانون المذكور " وفي المادة (٣٩) على أن:—" تختص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر فى الطعون فى الأحكام الصادرة من محكمة القيم" وفي المادة (٥٠) على أن " يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائياً ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن عدا إعادة النظر" .

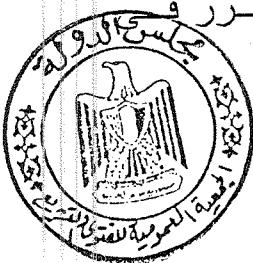
واستطهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الحراسة — على ما يبين من نصوص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامه الشعب قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٠٨ — هى تدبير قضائى مؤقت بطبيعته يقصد به التحفظ، والوقاية وفرض لمصلحة المجتمع كله، بقصد ثبيت دعائم إستقامة المسعى بين المواطنين، وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للأضرار بمصالح الوطن العليا، وذلك فى الحالات التى حددتها المادتان الثانية والثالثة من هذا القانون. وجماعها أنها تصرف إلى أنواع من الأعمال من شأنها إلحاق الضرر بالوطن وأمنه وسلمته واستقرار نظامه السياسى والاجتماعي والاقتصادي، وبالحياة المطمئنة السليمة لأبنائه، وقيام دلائل جدية على ارتكابه



(٤) تابع الفتوى ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٨٦٨

الشخص لمثل هذه الجرائم مما يستتبع وضع ماله تحت رقابة المجتمع وإدارته، حماية للمجتمع من انحرافاته، ولمواجهة الحالات التي تفت أنظار الناس بضخامة المال الحرام فيها، ولدرء المخاطر الجسيمة التي تحيق بأهل الوطن وسلامته، وقد وسد القانون الاختصاص بدعوى فرض الحراسة طبقاً لأحكامه لمحكمة القيم وذلك بناء على طلب من المدعي العام الاشتراكي، كما عهد بالإشراف على أعمال الحراسة، بعد الحكم بفرضها، لوزير المالية طبقاً للمادة (١٩) من القانون المشار إليه وقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٥، وأعطى القانون لدائني الخاضع لتدبير الحراسة وأصحاب الحقوق على الأموال الخاضعة للحراسة الحق في التوجّه إلى جهة الحراسة مباشرة للمطالبة بحقوقهم، وذلك كأثر قانوني لإخلال إرادة الحارس محل إرادة الخاضع للحراسة. ومنهم القانون مهلة محددة لتقديم سند ما يدعونه من ديون أو حقوق على الأموال الخاضعة للحراسة، وهي ستين يوماً من تاريخ نشر الحكم بفرض الحراسة في الجريدة الرسمية وإحدى الجرائد اليومية، بحيث أنه إذا انقضى هذا الميعاد سقط حقهم في مطالبة الجهة القائمة بالحراسة بهذه الحقوق أو الديون، وذلك ما لم يكن التأخير في الإخطار بالدين لسبب خارج عن إرادتهم، أو لسبب يقبله الوزير المعهود إليه بالحراسة . وفي جميع الأحوال فإنه بصدور حكم محكمة القيم بعد ذلك بمصادر الأموال – التي سبق فرض الحراسة عليها – لصالح الشعب طبقاً للمادة (٢٢) من القانون المشار إليه تؤول ملكية هذه الأموال إلى الدولة ويسقط كل ما عليها من ديون أو حقوق أياً كان سببها طبقاً للمادة (٢٠) من هذا القانون.

ولاحظت الجمعية العمومية أن الثابت من الأوراق أن محكمة القيم أصدرت حكمها في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٨ قيم. حراسات بجلسة ١١/٢١ ١٩٩٨ بفرض الحراسة على أموال السيد / ربيع عبيد سلامة وزوجته وأولاده البالغين والقصر، والتي كان من ضمنها قطعى الأرض محل النزاع، وأنه على الرغم من ذلك لم تحرك الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتربية الزراعية ساكناً بشأن مطالبة جهاز تصفية الحراسات بما تدعيه من حقوق وديون على قطعى الأرض المشار إليهما، وذلك حتى سقط ميعاد هذه المطالبات المقرر



(٥) تابع الفتوى ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٨٦٨

المادة (٢٠) من القانون المشار إليه، وصدر الحكم بمصادرته هاتين القطعتين ضمن أموال الخاضع للحراسة لصالح الشعب، وألت ملكيتها إلى الدولة، وقام جهاز تصفية الحراسات ببيعها للغير . فمن ثم يكون هذا البيع قد وقع صحيحاً ويكون اعتراض الهيئة المشار إليها على تسجيل قطعى الأرض المشار إليهما بإسم المشتري من الجهاز فاقداً لأساسه القانوني السليم، نظراً لسقوط حقها في هذا الاعتراض على النحو السالف بيانه.

لذلك

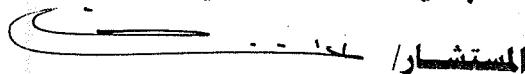
انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بإتمام إجراءات تسجيل قطعى الأرض محل النزاع، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحرير في : ٢٠١٠/٧/٢٠

رئيس

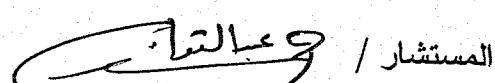
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار / 

محمد عبد الغنى حسن

نائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس المكتب الفني

المستشار / 
أحمد عبد القواف موسى

نائب رئيس مجلس الدولة



فوزية//حنان (م)